الاستشهاد الصرفي عند ابن جني في كتابه الخصائص

إعداد: ذو الخير[1]

Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Banda Aceh
zulkhairi.sofyan@ar-raniry.ac.id

Abstract: this paper is discussing the tough of Ibnu Jinni on *sharf* or *tashrif* in his book *Al Khasaish*, Ibnu Jinni gave a new paradigm on study of *sharf* or *tashrif*, from the traditional point of view based on debate and fanaticism of sects between Kufah and Basrah into more comprehensive studie, among his theories and methodical toughs in his book are the difference between *qalam* and *qaul, ilal arabiyah:* between *kalamiyah* and *fiqhiyah,itthirad* and *suyuz sima'* and *qiyas, takhshis 'ilal,* and *tadakhul ushul tsulatsiyah* and *ruba'iyah.*
Keywords: Kalam, Qaul, 'Ilal, Itthirad, Syuzuz, Sima', Qiyas

Abstrak: Makalah ini mengkaji tentang pemikiran Ibnu Jinni tentang sharf atau tashrif dalam kitabnya al-Khasaish, ia memberikan pandangan baru tentang kajian sharf atau tashrif, dari yang semula terfokus pada perdebatan dan fanatisme mazhab antara Kuffah dan Bashrah kepada kajian-kajian yang lebih komprehensif. Diantara teori dan metode pemikirannya yang terdapat dalam kitabnya adalah perbedaan antara kalam dan qaul, 'ilal 'arabiyah: antara kalamiyah dan fiqhiyah, itthirad dan syuzuz, sima' dan qiyas, takhshis 'ilal, dan tadakhul ushul tsulatsiyah dan ruba'iyah

Kata Kunci: Kalam, Qaul, 'Ilal, Itthirad, Syuzuz, Sima', Qiyas

المقدمة

يكاد الخلاف في المسائل الصرفية يختفى، إلا مقارنة بكثرة القضايا الخلافية النحوية بين البصريين والكوفيين. وأبرز مظاهر الاختلاف تمثل في أوزان بعض الصيغ ومصادر اشتقاقها، ومن تلك المسائل المختلف فيها على سبيل المثال في كلمة "أشياء"، فيرى البصربون أنها على وزن "لعفاء"، وعند أكثر الكوفيين "أفعاء" والأصل "أفعلاء"، وعند بعض الكوفيين "أفعال". وكلمة "إنسان" ووزنها عند البصريين "فعلان"، فهو عندهم من الإنس ضد الجن ويعني الظهور، آنستُ الشئَ: إذا أبصرته، كما أن الجن من الاجتنان أي الاستتار. وعند الكوفيين أن

[1] Dosen Tetap Bidang Ilmu Lughah pada Prodi Bahasa dan Sastra Arab Fakultas Adab dan Humaniora UIN Ar-Raniry Banda Banda Aceh

وزنها: الأصل فيه "إنسيان" على وزن "إفعلان" من النسيان، ولكثرة الاستعمال حذفت "الياء" التي هي لام الكلمة.[٢]

وأما ما أورده ابن جني من قضايا صرفية من خلال كتابه الخصائص فلم يشر إلى مثل تلك القضايا السابقة، بل لم يذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا الشأن ولكنه تفرد بمنهجه الذي هو نتاج فكره و خبراته العلمية مهما كان بصريا.

ابن جني: حياته ونشأته

هو أبو الفتح عثمان ابن جني، كان أبوه عبدا مملوكا رومي لسليمان بن فهد الموصلي، وربما كان اسمه جني تعريبا لكلمة [٣](gennaius) اليونانية، ومعناها كريم ونبيل وعبقري وفاضل، ولا تشدد الياء كياء النسب بل تسكن، أما النون فتكون مشددة مكسورة. ولد ابن جني في الموصل، وأغلب المصادر تذكر أن ولادته كانت قبل الثلاثين والثلاثمائة،[٤] ولا تحدد سنة بذاتها.

ومن أشهر شيوخه أبو علي الفارسي (ت ٢٧٧هـ)، وكان ذا أثر في دراسته العلمية واللغوية. يقول ياقوت الحموي عن ابن جني "صحب أبا على الفارسي أربعين سنة"[٥] ويقول القفطي عنه "صحب أبا علي الفارسي وتبعه في أسفاره وخلا به في مقامه واستملى منه وأخذ عنه ووقف أبو عليّ على تصانيفه واستجاده".[٦]

وكان مذهب ابن جني النحوي كشيخه أبي علي الفارسي بصريا فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب. ونجد ابن جني يشير إلى البصريين بقوله "أصحابنا" وهو مصطلح أطلقه على أتباع هذا المذهب. قال ابن جني "وكان يجب على أصحابنا إذا ذكروا

---

[٢] عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، ج٢، القاهرة: المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠٠٣م، ص: ٦٧٠

[٣] رحاب خضر عكاوي، موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٣، ص: ٩٦

[٤] شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٤، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ص: ١٥٨٥

[٥] نفس المرجع، ج ١٢، ص:٩٠

[٦] جمال الدين أبو الحسن القفطي، أنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، بيروت: دار الفكر, ١٩٨٢م، ص: ٣٣٦

فروع الحروف نحو ألف الإمالة وألف التفخيم، وهمزة بين أن يذكروا أيضا الياء في نحو "قُيل" و :بُيع" والواو نحو "مذعور" و "ابن بور".[٧]

وأشار والمفضل التنوخي[٨] أن وفاة ابن جني كانت سنة ٣٩٢هـ، وهذا ما ذهب إليه أكثر المؤرخين.[٩] وذاك في خلافة القادر بالله وهو أحد خلفاء العباسيين بويع بالخلافة سنة ٣٨١هـ ومات سنة ٤٢٢هـ،[١٠]أما مكان وفاته فهو بغداد على الأصح، وقد ذهب إلى هذا الرأي كثيرون.[١١]

كتاب الخصائص

هذا المصنَف عدّه بعض المشتغلين بعلم اللغة كنزا لغويا فريدا، وسفرا حافلا بكل معنى شريف، وديوانا جمع أنفس علوم اللغة وأكرمها، فقد قال صبحي الصالح عن كتاب الخصائص ما يأتي "أنشاه الفقيه اللغوي العبقري ابن جني، وراح يناقش فيه بفكره الثاقب ومنطقه السليم أبحاثا خطيرة في أصل اللغة، أ إلهام هي أم اصطلاح؟، ومقاييس العربية واطّرادها وشذوذها، وتثاقب ألفاظها لتصاقب معانيها، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، والاشتقاق الأكبر ...، ومع أن خصائص ابن جني أجدر الكتب أن تسمى بفقه اللغة، ضن عليها مرلفها بهذا الاسم".[١٢]

ويرى الباحث في قول الشيخ الجليل صبحي الصالح "ضن عليها مؤلفها بهذا الاسم"، فقد فهم من قوله ذلك أن المؤلف لم يعط كتابه الخصائص الاسم اللائق به، وأنه قد بخل عن أن يجود باسم يكون أكثر ملاءمن، فإن كان ذلك مراده، فنقده للاسم ايس في محله، ذلك أن المؤلف بيدو أنه قد جال بعقله في مختلف الأرجاء والأنحاء فلم يجد لمصنفه إلا هذا الاسم، والذي يعني سمات اللغة وصفاتها وأسرارها وفرائدها ولطائفها.

ويلاحظ أن ابن جني قد سلك خطّا عاما في مؤلفاته ومصنفاته المختلفة وهو الطرق على أبواب علوم اللغة العربية المتنوعة من نحو وصرف وأصوات ودلالة وعروض وقواف وقضايا تندرج ضمن فقه اللغة من اشتقاق ونحت واشتراك لفظي وتعريب وترادف وأضداد.

---

[٧] أبو الفتاح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد رشدي شحاته ومحمد فارس، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ص: ٥٦

[٨] أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبد الفتح الحلو، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص: ٢٥

[٩] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ص: ٣١١

[١٠] نفس المرجع، ص: ٣٧-٣٨

[١١] نفس المرجع، ص: ٣١١

[١٢] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠م، ص: ٢٣

ويبدو أن هذا الخلط والمزج لهذه الفروع اللغوية خصوصية تميز بها ابن جني، وتفرد بها عن سائر العلماء - في علم الباحث – وربما يرجع هذا إلى قناعته ورؤيته الثاقبة للغة باعتدادها كلا لا يتجزأ، وجسما تتكامل أعضاؤه وتتعاضد.

وقد اتضح هذا جليا في كتابه الخصائص، الذي يعد سفر مؤلفاته وزهرة مصنفاته، فتجده يحلق فوق هذه العلوم منتقلا من علم إلى آخر مرتشفا وساقيا من رحيقها، ورأيته في تنقلاته تلك يتحرك دون سابق إنذار أو تنبيه، ودون إظهار علة أو تمهيد مثلما درج عليه غيره من العلماء، فمثلا وجدنا من المتأخرين عن ابن جني، من يقدم بعض العلل والأسباب قائلا: بدأت بموضوع كذا لأنه أُس الباب وأصله، ثم انتقلت إلى موضوع كذا لما بينهما من علاقة أو لأنه نتيجة موضوعية للمسألة الفلانية وهكذا، درج على مثل هذا النسق غير واحد وقلما نجد من حذا حذو منهج ابن جني.

وهذا المصنف الجليل قد تكون من مائة واثنين وستين بابا أو مسألة، حيث يسمى الموضوع أو المسألة بابا، كما كان ديدنُ الأقدمين جُلِّهم، وقد استهل الخصائص بباب في القول في الفصل بين الكلام والقول، وختمه بباب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول. وكان هذا المفتتح بالعنوان السالف ذكره مناسبا لما درج عليه جمع ليس بقليل من النحاة في استهلالهم التقسيم المألوف للكلام إلى اسم وفعل وحرف، من لدن سيبويه إلى يومنا هذا.

الاستشهاد الصرفي

وفي هذا المجال يعرض الباحث الشواهد القرآنية بناء على أبواب الكتاب ثم يأتي بالاستشهاد الصرفي شرحا لذلك.

١. القول على الفصل بين الكلام والقول

وفي الكلام وأقسامه، فلم يقدمها ابن جني بالطريقة التقليدية التي قدمها النحاة في تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ثم الشرح والتفصيل لكل فرع على حدة، بل بدأ بما ابتكره هو واشتهر به وهو الاشتقاق الأكبر الذي يتمثل في إمكانية تقليب الكلمة إلى ستة أوجه. أهم الفروق التي ساقها ابن جني للفصل بين الكلام والقول. أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وأف، وأوه ... فكل لفظ مما سبق استقل بنفسه وهو كلام.

وأما القول فأصله أن كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد أي الجملة وما كان في معناها من نحو صهٍ وإيهٍ والناقص ما كان بضد ذلك نحوخالد ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية (الناقصة) لا الحداثية (التامة)، فكل كلام قول وليس كل قول كلام، ثم يتوسع فيه فيضع القول على الأعتقادات والأراء، من نحو زيد قام أخوه، فإن قيل لك: ارتفع بالابتداء، لَقلت: هذا قول البصريين ولو قيل لك: ارتفع بما يعود عليه من ذكر، لَقلت: هذا قول الكوفيين، أي هذا اعتقاد هؤلاء ولا تقول كلام البصريين ولا كلام الكوفيين.

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال القرآن قول الله، فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة وآراء معتقدة.[١٣]

والشاهدان في هذا السياق:

وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ من سورة النساء

إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾ من سورة الأحزاب

وجه الاستشهاد في الآيتين:

دلل بالشاهد الأول على أن الكلام بمعنى التكليم، وفي الثاني أن السلام بمعنى التسليم، وهما المصدران القياسيان لـ "كلّمَ وسلّمَ"، "فالكلام والسلام" إن صيغا من "كلّم وسلّم" المضعفي العين، فهما اسم مصدر وليسا مصدرين لهما.

ولم يشر ابن جني إلى لفظ نائب المصدر -عموما- ولا إلى اسم المصدر – صراحة – في هذا الموضع، إلا في كتابه اللمع، حيث قال: "ما أضيف إلى المصدر مما هو وصف له في المعنى بمنزلة المصدر، نحو سرت أشد السير وصمت أحسن الصيام. وأبغضته

[١٣] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، المرجع السابق ، ص: ١٩

كراهية وأشنَؤُه بغضا."[١٤] ويريد المؤلف أن يقدر الكلام بـ أبغضه إبغاضا وأشنؤه إشناء. ويرى الباحث أن كلمتي " كراهية وبغضا" في العبارة السابقة يمكن أن تعرب كل منهما مفعولا لأجله، والتقدير "أبغضه بسبب الكراهية أو لأجل الكراهية ومثله وعن الشق الثاني للعبارة، وإن كانت ألفاظ "البغض والكراهية والإشناء" مترادفات مع اختلاف طفيف في الدلالة، وظاهرة الترادف من مقتضياتها مجيئ الكلمة نائبة عن المصدر.

أراد ابن جني أيضا من سوقه الشاهدين السابقين أن يظهر تأييده سِيبوَيه، لحسن اختياره للفظ "كَلَم" بدلا من "كلام"لأنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة: الاسم والفعل والحرف. قال ابن جني: "وذلك أن الكلم اسم من كلم منزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، المصدران الجاريان على كَلِم وسلم".[١٥] فقد استهل سيبويه كتابه الكتاب هذا الباب: باب علم الكَلِم من العربية.[١٦]

وقد علق ابن جني على ما يبقى قائلا "لما كان الكلام مصدريصلح لما يصلح له الجنس ولا يختص بالعدد دون غيره عَدل عنه إلى الكَلِم الذي هو جمع كلمة، فجاء بما يخص الجمع وهو الكَلِم".[١٧]

وبهذا يكون ابن جني قد لفت انتباه المشتغلين باللغة بهذا التأويل إلى قصد سيبويه في اختيار لفظ "كلم" وربما كان عدد من النحاة قد فطن إلى قصد هذا الاختيار، لكنهم عند إرادتهم التقسيم للكلام فضلوا لفظ "كلام" عن "كلم"، لما لها من استساغه وخفة في التعبير، وإن كان اختيار سيوبيه هو الأفضل لما سبق من تعليل موضوعي ومنطقي له قِبل ابن جني.

٢. في علل العربية، أ كلامية أم فقهية

ففي علل بعض الأحكام الإعرابية نقل ابن جني عن أبي أسحاق الزجاج فيما يخص رفع الفاعل ونصب المفعول ما يأتي "إنما فعل ذلك للفرق بينهما"[١٨] ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: هلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا، قيل الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون

---

[١٤] أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، ج ١، ص: ٥

[١٥] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، المرجع السابق ، ص: ٢٦

[١٦] أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، ج١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ص: ١٢

[١٧] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، المرجع السابق ، ص: ١٨

[١٨] نفس المرجع، ص:٥٠

له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون".[١٩]
ومن مظاهر الإبدال "قولهم إن ياء نحو ميزان وميعاد أنقلبت عن واو ساكنه لثقل الواو الساكنة بعد الكسر، وكذلك قلب الياء في "موسر وموقن" واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وقولهم في سيد وميت وطويت طيا وشويت شيا، إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد وميت ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا".[٢٠] وكان الأصل شؤيا وطؤيا، ثم قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء فصارتا شَيًّا وطَيًّا.
ومثّل لقضية الإيجاز بكلمة "أجمعين وأخواتها"، وهي من ملحقات جمع المذكر السالم، وتعد معرفة لا نكرة إن أُستعملت وأخواتها للتوكيد المعنوي. وقد جاء بها ابن جني في هذا المقام ليبين بها ظاهرة الإيجاز وميل العرب إليه ومجّهم وكراهيتهم للإطناب والإسهاب، فقال "اعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد...، وأنهم لما أكدوا فقالوا أجمعون أكتعون، أبصعون أبتعون، لم يعيدوا أجمعين البته فيكرروها فيقولوا: أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف تحاميا مع الإطالة لتكرير الحروف كلها".[٢١] الشاهد، قال تعالى في سورة القمر: سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ

﴿٤٥﴾ ووجه الاستشهاد أن ابن جني أورد الآية ليدلل بها على أن كلمة "الجمع" في الآية

المفتوحة الجيم الساكنة الميم هي المفرد لكلمة أجمُع المضمومة الميم وإن كان معناها يدل على الجمع ولفظها مفرد، فأتى بكلمة أجمُع وأراد أن يعرف خبر واحده، أي حكاية الواحد أو المفرد له، فقال: وينبغي أن تكون "أجمع" هذه المضمومة العين جمعا مكسرا لا واحدا مفردا، من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الإفراد، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده فأقرب إليه أن يكون جمع "جمعٍ"، ويجوز أيضا أن يكون جمع أجمع.[٢٢]
فالكلمتان الأُوليان "جمع جمع" لم يُضبط بالشكل لكن يُفهم منهما أنه يريد أن يقول إن كلمة "أجمُع" تكون جمعا لكلمة "جَمع"، بدليل إيراده الآية سالفة الذكر، والكلمتان

---

[١٩] نفس المرجع والمكان
[٢٠] نفس المرجع والمكان
[٢١] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، المرجع السابق ، ص:٨٤
[٢٢] نفس المرجع ، ص:٨٧، ٨٨

الأخريان ليستا مضبوطتين أيضا في نهاية الفقرة لكن يفهم من ذلك أنه يريد أن يقول "أجمُع" جمعا لكلمة "أجمَع" ثم أورد الشاهد الآتي تدعيما لهذا الرأي.

الشاهد قوله تعالى في سورة يوسف: وَلَمَّا بَلَغَ **أَشُدَّهُۥٓ** ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٢٢﴾ ،ووجه الاستشهاد: أورد هذا الشاهد القرآني نقلا عن أبي عبيدة[٢٣] والذي أستنتج من خلاله أن "أشُد" جمع لكلمة "أشَد"، وعلى هذا الشاهد الأخير فقد قاس ابن جني أن "أجمُع" تكون جمعا لكلمة أجمَع.

٣. باب القول على الإطراد والشذوذ

وهذا الباب ينحصر في قضيتين، الأولى: ما اطرد في القياس وشذ في الاستعمال، والثانية: وما شذ في القياس واطرد في الاستعمال. ومن أمثلة القضية الأولى "ودع و وذر" وأن السماع لا يجيز استخدام هذين الفعلين بصيغة الماضي لكن القياس يخيز ذلك. وقد ورد من هذا القبيل استعمال الفعل "ودع" ماضيا، لكنه أُعتُد من الشواذ في الكلام الذي لا يقاس عليه.

قال ابن جني "فإن كان الشيئ شاذا في السماع مطرا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من "وذر و ودع" لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو "عليك" أن تستعمل نظيرها، نحو: وزَن و وعَد، لو لم تسمعهما. انظر إلى هذا الشاهد القرآني من سورة الضحى: مَا **وَدَّعَكَ** رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ، ووجه الستشهاد: أورد ابن جني هذا الشاهد حجة على شواذ استعمال الفعل الماضي المخفف داله "ودَع" في قراءة من خفف، مع أن القياس يجيز ذلك، ثم قال "واعلم أن الشيئ إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت "استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد

[٢٣] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائيأ، الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥م، ص: ٨٥-٩٠

أعود ...".[٢٤] وفي هذا المقام يريد الباحث أن يبين بعضا من اللطائف التعبيرية للآية الكريمة السالفة الذكر ومن ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال في القسم الأول من الآية "ما ودعك" أي ما تركك وما أهملك وما نسيك.

وفي القسم الثاني من الآية تحاشت إرادة الله أن تنسب لفظ "القِلى" بالتخفيفو أي الكراهية لخليل الله وصفيا، محمد ﷺ، ولذلك حذفت كاف الخطاب الواقعة في محل نصب مفعول به، والتقدير في غير القرآن الكريم إن أثبتت الكاف "وما قلاك" على "ودَّعك".

فالأسلوب القرآني في هذا السياق قد حافظ على النسق النغمي والجرس الصوتي العام الموجود في معظم السورة. حيث إن فواصل الآيات من الأولى إلى الثامنة تنتهي جميعها بالألف المقصورة، عدا الثلاث الآيات الأخيرة، إضافة إلى ما سبق ذكره وهو مراعاة مشاعر المصطفى وإظهار ما له من مكانة وقربى من الحي القيوم تبارك وتعالى.

وظل النسق النغمي حاضرا ليس على الثمان الآيات الأولى فحسب بل شمل الآيتين الأُخريين التاليين لما سبق، وهم التاسعة والعاشرة حيث انتهتا بفاصلة الراء. واما الأخيرة فقد غايرت كل ما سبق فيما يخص الإيقاع

الموسيقي لتكون فريدة في شكلها ومضمونها، حيث أوجبت على الرسول الشكر عل كل ما سبق من النعم، وهذا الحث هو تشريع ولأمته.

٤. في معارض السماع والقياس

وقد استهل ابن جني بابا هذا بقوله "إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره".[٢٥] والشاهد القرآني: قال الله تعالى في سورة المجادلة:

ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَـٰنِ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴿١٩﴾

ووجه الاستشهاد: أورد ابن جني في هذا السياق حجة على وجود الظاهرة اللغوية لما اطرد استعماله وشذ قياسه واحدا من أضرب الكلام، التي أشار إليها في باب سابق أسماه: باب القول على الإطراد والشذوذ،[٢٦] ثم قال عقب الشاهد "فهذا ليس بقياس لكنه

---

[٢٤] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، المرجع السابق ، ص:١٠٠

[٢٥] نفس المرجع ، ص:١١٩

[٢٦] نفس المرجع، ص:٩٧

لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بَعدُ لا تقيس عليه غيره ألاَ تَراك لا تقول في "استقام" استقوم، ولا في "استباع" استبيع".[٢٧]
يستنتج من كلامه أنه لا يجوز أن تتحذ لفظة "استحوذ" في الآية لفظا يقاس عليها، وعليه فلا يقال: "استعود" بدلا من "استعاد"، ولا "استشور" بدلا من "استشار"، ولا "استعور" بدلا من "استعار" وهكذا.
لمن أتت عن العرب نظائر لـ "استحوذ" وإن كانت قليلة مثل "استوطن و استوحش"، وكان الأصل للمصدر فيه "استِوطان"، فاستثقلت الواو بعد كسر فانقلبت ياء فأصبحت "استيطان". ومثله "استوحاش" صارت "استيحاش" وما جاء من نحوه، وإن كان المصدر لهما أتى قياسيا أي دخله الإعلال وهو استيطان واستيحاش. أما بالنسبة للفعل "استحوذ" فقد خالف القياس فعلا ومصدرا فأتي به مصححا دون إعلال. ثم قال في هذا في هذا السياق "ايس كذلك استونق الجمل واستتيست الشاة، لأن هذا ليس منه فعلٌ معتل، ألا تراك لا تقول "ناقَ وا تاسَ"، إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يُصَرّف منهما فعل معتل".[٢٨] أراد بقوله اسمان لجوهر، أي أن كلا منهما جامد ذات، فهما كـ "رجل وشجرة وجبل وحجر وقلم وسيف ونهر وبحر.
وقال النحاس في الفعل "استحوذ": وهذا مما جاء على أصله ولو جاء على الإعلال لكان "استحاذ" كما يقال في استصاب فلان رأي فلان، ولا يقال استصوب فهذا مما يؤخذ سماعا عن العرب لا مما يقاس عليه، وقيل يُعل الرباعي اتباعا للثلاثي، يقال استحوذ عليه إذا غلبه، ولا يقال "حاذ" في هذا المعنى، بل يقال: حاذ الإبل إذا جمعها، فلما لم يكن له ثلاثي جاء على أصله".[٢٩] أي وكذلك كان لرأي النحاس تميزٌ وتفردٌ في هذا الشأن لأنه أتى به معللا تعليلا منطقيا وهو أن الفعل "استحوذ" قد جاء على هذه الصورة مصححا دون إعلال لأنه ليس له فعل ثلاثي من دلالته ومعناه، ولهذا جاء على أصله وطبيعته.

٥. في تخصيص العلل

يراد من مضمون العنوان أن العلل غير مطلقة، فهناك استثناءات وأسباب تدفع باتجاه التخصيص مبطلة بذلك التسليم المطلق لأي ظاهرة، وقد استهل ابن جني موضوع حديثه

---

[٢٧] نفس المرجع، ص:١٠٠
[٢٨] نفس المرجع، ص:١١٩
[٢٩] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج ٤، تحقيق عبد المنعم خليل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، ص: ٢٥٤

هذا قائلا "إعلم أن محصول مذهب أصحابنا - يقصد به البصريين – ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل".

والشاهد القرآني من قوله تعالى في سورة آل عمران: ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾

ووجه الاستشهاد أن ابن جني دلل بالأية على صحة الواو وعدم إعلالها أو قلبها، على الرغم من توفر شروط القاعدة الصرفية والتي تقضي بانقلاب الواو ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها، وهنا بقيت على صحتها بين الدلالة على المفرد والدلالة على الجمع.

ومثل ما سبق في الشاهد التالي من قوله تعالى في سورة النساء: يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾

ووجه الاستشهاد أن ابن جني استدل بالآية لتدعيم الشاهد الأول في بقاء صحة الواو، ولو أُعلّت لصارت "وعصاا" وهنا سيلتبس الجمع بالمثنى. فالألف الأولى المنقلبة عن الواو للإعلال، والألف الثانية التي تأتي للتفريق بين واو الجماعة و واو الفعل.

٦. اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون

القصايا: ألفاظ تستخدم للمفرد والمثنى والجمع، اتفاق صبغة المفرد وجمع التكسير على صبغة فِعال

الشاهد الأول من سورة يس: وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾

والشاهد الثاني من سورة يونس: هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ

مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ ۙ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾

ووجه الاستشهاد في الآيتين أن ابن جني أراد الاحتجاج بالآية على أن "فُعْل" تجمع على "فُعْل" أيضا مثل "فُلْك" للواحد والجمع. ونقل ابن جني عن سيبويه "أنه ذهب إلى ذلك في الفُلْك، إذا كسّر على الفُلْك"[٣٠] أي أن الفُلْك إذا جمعت جمع تكسير فتجمع على الفُلْك كذلك. وهذه الكلمة تستعمل للمفرد والممثنى والجمع وللمذكر والمؤنث، ومن نظائرها في الدلالة على استعمالها للعدد بأحوالها الثلاثة: طفل (في سورة النور الآية ٣١) ورسول (في سورة الشعراء الآية ١٦) وضيف (في سورة الذاريات الآية ٢٤) وعدو (في سورة الكهف الآية ٥٠) وإمام (في سورة الفرقان الآية ٧٤) التوجيه الصرفي لكلمة الفلك في الآية.

يقول ابن جني عن كلمة "الفُلْك" في الشاهد الأول يدل على أنه واحد، وفي الشاهد الثاني يدل على الجمعية "الجمع"، فالفُلْك إذًا في الواحد بمنزلة القُفل والخُرْج، والفُلْك في الجمع بمنزلة الحُمر والصُفر[٣١] الفُلك يذكر أو يؤنث[٣٢] والفُلك للواحد والفُلك للجمع[٣٣]. وورد في كتاب شرحان على مراح الأرواح، أن "الفُلك" في قوله تعالى "في الفُلك المشحون" مفرد، إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات.[٣٤] لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف والتذكير والتأنيث.[٣٥]

وهذا، من بعض الاستشهاد الصرفي الذي عرضه الباحث من خلال إطلاعه على كتاب الخصائص لابن جني، فربما هناك المزيد من ذاك الاستشهاد سوف يقدمه في البحث القادم.

---

[٣٠] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج٢، المرجع السابق ، ص: ١٠٣

[٣١] نفس المرجع والمكان

[٣٢] محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م، ص: ١٥٤

[٣٣] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب،ج٢، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: وزارة الأوقا- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة التراث الإسلامي، ١٩٩٩٤م،ص: ٢٠٥

[٣٤] أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، ج ٣، المرجع السابق، ص: ٥٧٨

[٣٥] شمس الدين ابن أحمد المعروف بدنقوز، شرحان على مراح الأرواح، القاهرة: مكتبة البادي، ١٩٥٩، ص: ١٣٥/١

الخاتمة

يعد القرن الرابع الهجري عصرازدهار الدراسات اللغوية والمصنفات وظهور عدد من العلماء النوابغ. ومن أبرز المصنفات في هذا القرن هو كتاب الخصائص على يد ابن جني، وكان من ابتكاراته العلمية التي له مكانة عظيمة في مكتبة اللغة فهو الكاشف لكثير من أسرارها والمبيّن لعديد من مشكلاتها. ولقد بذل علماء اللغة الأوائل جهدا في ترسيخ علم التصريف، لكن الفضل يرجع في تقعيد الكثير من قواعد هذا العلم لابن جني. وفي دراسته الصرفية من خلال كتابه الخصائص تفرد بمنهجه ولا يذكر الخلاف فيها، مهما كان بصريّا.

ومن النتائج التي حصل عليها الباحث أن ابن جني قد وضع فكرة جديدة في الدراسة الصرفية وذلك في القول على الفصل بين الكلام والقول، حيث وجد الباحث فيه قضايا الفرق بين الكلام والقول، والإستقاق الأكبر،ثم في علل العربية: أ كلامية أم فقهية، حيث وجد الباحث فيه قضايا علل الأحكام الإعرابية، وبعض مظاهر الإعلال والإبدال، ثم في القول على الإطراد والشذوذ، حيث وجد الباحث فيه قضايا ما اطرد في القياس وشذ في الاستعمال، وما شذ في القياس واطرد في الاستعمال، ثم في تعارض السماع والقياس، حيث وجد الباحث فيه قضايا ما اطرد في الاستعمال وشذ في القياس، وظاهرة الإعلال والإبدال، وما اطرد في القياس وشذ في الاستعمال، ثم في تخصيص العلل، حيث وجد الباحث فيه قضايا العلاقة بين علل النحويين وعلل المتكلمين، وكانت هذه كلها تكون مرجعا في نشأة الدراسة الصرفية المعاصرة.

المراجع

ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائيأ، الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥م

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب،ج٢، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: وزارة الأوقا- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة التراث الإسلامي، ١٩٩٩٤م

أبو الفتاح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد رشدي شحاته ومحمد فارس، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م

أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، ج ١

أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبد الفتح الحلو، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م

أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، ج١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م

أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج ٤، تحقيق عبد المنعم خليل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ

جمال الدين أبو الحسن القفطي، أنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، بيروت: دار الفكر, ١٩٨٢م

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م

رحاب خضر عكاوي، موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٣

شمس الدين ابن أحمد المعروف بدنقوز، شرحان على مراح الأرواح، القاهرة: مكتبة البادي، ١٩٥٩

شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٤، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ص: ١٥٨٥

صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠م

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، ج٢، القاهرة: المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠٠٣م

محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م